التداخل في استعمال مصطلح (الإحالة)- نقدٌ وتحليل

سلاف مــصطفى كامل
قسم اللغة العربية/كلية التربية-الجامعة العراقيّة
SULAFMUSTAFA@YAHOO.COM

ملخّص البحث

تبحث آليّات التأويل المعاصرة في الإحالة عموماً، وتنظر إلى هذا المصــطلح باهتمــام كبير في إطار التلقّي، فمعرفة عالم النصّ الداخلي والخارجيّ تعدّ ركيزةً لتأويــل المتلقّــي للنصّ، ويحظى مصطلح (الإحالة) بمساحة واسعة من الدراسة في علم اللغة النصّيّ الــذي حلّق من عالم الجملة المحدود إلى فضاء النصّ الأرحب. وظهرت الحاجــة إلــى المقارنــة والتحليل النصّيّين، وظهرت كذلك الدراسات التي تبحث في جذور هذه العلوم عند القــدماء من المفسِّرين والبلاغيِّين. واستوت مصطلحات علم النصّ، ومنها الإحالة، علــى ســوقها، لكنّها لم تسلم من الاضطراب في المفاهيم والخلط في المستويات، فكانت الحاجة إلى إفــراد بعض هذه المصطلحات المتداخلة في بحوث مستقلّة تسلّط الضوء على الحدود والمفاهيم.

الكلمات المفتاحيّة: إحالة، إشارة، تداخل، تماسك، إبهام.

Interference in the use of the term (anaphora) - criticism and analysis

Sulaf Mustafa Kamil
AL-Iraqia Univesity/ department of Arabic language
College of Education

Abstract

The mechanisms of contemporary interpretation deal with “anaphora” in general and look for the term of “anaphora” with a great interest in the framework of reception. Thus, defining the internal and external world of the text is considered a touchstone for the recipient to interpret the text. Accordingly, the term “anaphora” has acquired a wide range space of study in the field of textual linguistics which transfers from the limited scope of sentence into the wide range space of the text. Therefore, the need for the textual comparison and analysis have also emerged among the ancient expounders and rhetoricians .The terms of textology including “anaphora” have developed , but they have not been safe and secure of disorder of concepts and levels confusion. For this reason. It is a prerequisite to isolate some of these overlapping terms in independent researches which shed light on demarcation lines and concepts.

Keywords: anaphora, refrence, Interference, cohesion, confusion.

المقدّمة

تسلّلت المنظومات المصطلحيّة لعلم النصّ في الدراسات اللسانيّة من الأدبيّات الغربيّة إلى اللسانيّات العربية، وتعدّدت هذه المنظومات، ولا سيّما بعد ترجمة مؤلَّف بيوغراند (النصّ والخطاب والإجراء)، الذي نصّ على المعايير النصّيّة السبعة، وكذلك (مدخل إلى علم لغة النصّ)، الذي حشد فيه المترجمان أمثلة نصّيّة عربيّة مقابلة لمعايير النصّ وتفرعاتها.

وانطلاقًا من التداخلِ المفهوميّ لمصطلحَ البحث (الإحالة) في الاستعمال عند القدماء أحيانًا، فضلًا عن تداخل المفهوم المعاصر له أصلًا، أفردت هذه الورقات التي حداني إلى كتابتها الرغبة في وضع الحدود الفاصلة بين المصطلحات، على نحوٍ يفي بالغرض ويهيّئ قاعدة مصطلحية لسانيّة متينة تسلم من قصور الدلالة المقلّ أو عمومها المخلّ، وتحقّق الجامعيّة المانعيّة التي هي بغية واضعي المصطلحات ونهاية سؤلهم وصولًا إلى المصطلح المثالي الذي يفترض اكتمال العالم.

وجاء ذلك في مبحثين، تبعًا لثنائيّة المفهوم المصطلحيّ واللفظ الخاصّ به؛ الأول يتتبّع مفهوم التداخل في الاستعمال المصطلحيّ عموماً، وتداخل مفهوم الإحالة مع المفاهيم الأخرى القريبة، والثاني خُصِّص لتتبّع لفظة (الإحالة) وجذورها اللغويّة، والمفاهيم الاستعمالية الأخرى قديماً وحديثًا، مع إيراد نصوص استعماليّة من مصادر لسانيّة حديثة تتداخل فيها مفاهيم المصطلح وحدوده، فضلًا عن الاضطراب في تحديد موضعه من الهيكل النصّي المتداول.

المبحث الأوّل
التداخل المصطلحيّ
والمفاهيم المقاربة للإحالة

(1) إشكاليّة التداخل الاستعماليّ للمصطلحات:

لا ريبَ في أنّ حركةَ التعريبِ والتأليفِ في حقلِ الدراساتِ اللغويّةِ في عصرنا تواجهُ عقبةً كأداءَ تتمثّلُ في مشكلةِ إيجادِ المنظومةِ المصطلحيّةِ العلميّةِ الملائمةِ لذلكَ الحقلِ، والتي لا تتنكّرُ للإرثِ المصطلحيّ اللغويّ، بل تضربُ بجذورِها في عمقِ التراثِ وتكشفُ عن مواطنِ القوّةِ فيه، كما تعالجُ مواطنَ القصورِ.

والمناهج الحداثيّة اليوم لا يمكن أن ترخي عنانها لفهم المتلقين إلّا إذا أحاطوا علمًا بالمصطلحات التي تتضمنها تلك المناهج، والمسيرة التاريخيّة التي تقلّبت فيها، والأصول المعرفيّة التي تمتح منها تلك المناهج، متمثّلة بمسوّغات وجودها وبدايات التفكير فيها. (يحيى، 2013 ،ص 19- 20) (yahya, 2013, p.19-20).

والملحظ الذي ينبغي أن تنطلق منه الدراسات المصطلحيّة ينبني على قوّة علاقة الدلالات الاصطلاحيّة للكلمة بالمعنى اللغويّ الأصليّ لها، بما يُفسّر سبب اختيار جيلٍ ما ذلك اللفظ بعينه، وتداوله في الاستعمال لمعنًى بعينه، ليَضحى مصطلحًا مستقرًّا، تغلب دلالته المصطلحيّة معناه اللغويّ عند أهل الفنّ الذي وضع له. (عَلَم، 2017، ص26) (Alam, 2017, p.26).

وممّا لا شكّ فيه أنّ دلالة المصطلح غير لغويّة؛ فهو مزوّدٌ بمعانٍ قد زِيدَتْ على مادّته المعجميّة حتّى أضحى بعضها غريبًا عنها، فلا تلمح الصلات بينهما إلاّ بعد دراسةٍ لعمليّة التجريد الاصطلاحيّ، وعند إطلاق المصطلح لا ترد على الذهن دلالته اللغويّة المجرّدة، بل هو عنوانٌ لمسائل علميّةٍ يدلّ عليها دلالة مواضعةٍ واتّفاقٍ. (الراشدي, 1996، ص10) (Al-Rashide, 1996, p.10).

لذا كان من أهمّ مشكلات المصطلح مشكلة غياب الحدّ المبيِّن للمفهوم، وعدم وضوح ذلك المفهوم وتداخله مع المفاهيم المقاربة في الاستعمال حتّى يوصم المصطلح بالاشتراك اللفظيّ، وهو مرفوضٌ في علم المصطلح ، وظاهرة تعدّد المصطلحات الدالّة على شيءٍ واحد. (الحيادرة، 2003، ص83-89) (Al-hayadra, 2003, p.83-89).

ويرجع أكثر أسباب هذه المشكلات إلى وجود علاقات مفهوميّة بين كثير من المصطلحات مسبّبة للتداخل الدلاليّ الملبس، وبعضها يعود لتعدّد الترجمات واختلاف

المدارس اللسانيّة الغربيّة التي يستقي منها الدارسون مصطلحاتهم، والآخر يعود إلى استعمال المصطلح بمعناه اللغويّ تارةً وبمعناه الاصطلاحيّ أخرى.

ومن المعلوم أنّ المصطلحات رموزٌ لغويّةٌ، مجالها اللغة، ومدلولاتها أو مفاهيمها مختلفة. (الحمد، 2006، ص70) (Al-hamad, 2006, p.70). ويرتبط المصطلح، عموماً، بثلاثيّةٍ لا انفصام لها، هي ثلاثيّة: (المصطلح – الحدّ– المفهوم)؛ فالمتكلّم المتخصّص بعد أن يتكوّن لديه تصوّرٌ ذهنيٌّ (مفهومٌ) لشيءٍ موجودٍ في الواقع، قد يحدّه بـ(الحدّ) أو يعرّفه، وهي خطوةٌ أولى، ثمّ يختار له رمزاً دالاًّ عليه، وهي مرحلةٌ تاليةٌ للأولى ولكنّها سابقةٌ لمرحلة النضج والتمثيل التامّ التي تأتي مؤخّراً بإطلاق (المصطلح). (عثمان، 2011، ص15)

(Othman, 2011,p.15) و(الحمد، 2006، ص72) (Al-hamad, 2006, p.72).

وينبغي للمصطلح أن يكون رَمزاً لغوياً محدّداً لمفهومٍ واحدٍ يمثّلُ بناءً عقلياً يتكوّن في الذهن مشتقاً من شيءٍ معيّنٍ. أمّا الحدّ أو التعريف؛ فهو الوصف الكلاميّ اللفظيٌّ للمفهوم.(الحمد، 2006، ص72–73) (Al-hamad, 2006, p.72–73).

وحتى لا يكون ثمّة تداخل مصطلحيّ اشترط القدماء في الحدّ أن يكون جَامعاً مَانعاً. (الأنصاري، 1411هـ، ص65) (Al-ansari,1411H, p.65). وهذا يعني أنّ الحدّ لا بدّ أن يكون شاملاً لكلّ ما يشترك في مفهوم المصطلح من أفرادٍ، ومخرجاً لكلّ ما يتميّز منها بصفةٍ مباينةٍ. (السنوسي، 1434هـ– 2004، ص19) (Al-sunoosi, 2004, p.19). وفي غياب هذه المطابقة تنشأ المشكلات المتعدّدة التي منها عموم دلالة المصطلح، فهذا يجعل غير الداخل في الباب داخلاً، وعموم الدلالة هو: كون مفهومِ المصطلحِ وحدِّه عامَّين، فيتناولان ما خرج عن الباب من أمثلةٍ جزئيّةٍ أو كلّيّةٍ منتميةٍ في التنظير اللغويّ إلى بابٍ آخر، ويعبّر عن هذا المفهوم بـ(عدم المانعيّة)، ويحصل عند تعريف المصطلح بما هو أعمّ من مفهومه، فيكون التعريف جامعاً غير مانعٍ والعكس يقال عند تخصيص دلالة المصطلح العامّة، ذلك التخصيص المؤدّي إلى عدم الجامعيّة. (الراشدي, 1996، ص4) (Al-Rashide, 1996, p.4) و(ابن عقيل، 1400هـ– 1980، 87/1 الهامش) (Ibn Aqeel, 1980,1/87note) و(السنوسي، 1434هـ – 2004، ص82) (Al-sunoosi, 2004, p.82).

(2) مفهوم الإحالة في الاستعمال والمفاهيم المقاربة:

شهد مفهوم (الإحالة)، قبل أن يتبلور في علم النصّ، إرهاصات متعدّدة سبقت ظهور المصطلح الشامل لأفراد المبهمات في العربيّة، وعانت هذه الإرهاصات من التداخل الدلاليّ في الاستعمال أيضاً، ولربّما يكون ما ذكره سيبويه أقدم محاولة في جمع الكلمات التي لا توصف بالتمكن المطلق في دلالتها، إذ قال: "فالمعرفةُ خمسةُ أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ

خاصّة، والمضاف ...، والأسماء المبهمة، والإضمار". (سيبويه، 1408هـ- 1988، 5/2) (Sibawayh, 1988, 2\5). وفسّر المبهم بأسماء الإشارة، وصرّح في موضعٍ آخر بتسمية الموصول مبهماً بقوله في باب تثنية الأسماء المبهمة: "وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي". واستعمل المبهم مع الظروف. (سيبويه، 1408هـ- 1988، 285/3) (Sibawayh, 1988, 3\285). وعدّ منه ضمائر الغائب، في قوله: " والأسماء المبهمة : هذا ...وأولئك، وهو وهي، وهما، وهم وهنَّ، وما أشبه هذه الأسماء". (نفسه، 78/2) (Ibid,2\78). وهذا يعني أنّ العناصر الإحاليّة تتصف عنده بالإبهام وإن كانت من المعارف.

وبالنظر إلى ما ذكره سيبويه نجد أنّ من الممكن ردّ وجوه الشَّبَه بين هذه الأقسام جميعًا إلى وجهٍ واحدٍ هو (الافتقار الدلاليّ)، الذي يظهر في الحاجة إلى القيد الملازم لها في الاستعمال.

ويكفينا في الاستدلال ما أورده الشاطبيُّ(790هـ)، من أنّ المقصود بالشَّبَهِ الافتقاريّ المسبّبِ لبناء الاسم كونُه وُضع مفتقراً إلى ما يفسِّر معناه ويبيِّنه، ولم يكتفِ الشاطبيّ بذكر الموصولات المفتقرة إلى صِلاتها مثالاً، بل زادَ المضمرات وذكر أنّها وضعت على الافتقار إلى مفسّرٍ تعود عليه فهي متوقّفةٌ في فهم معانيها على غيرها، كما أنّ الحروفَ تدلّ على معنًى في غيرها. (الشاطبي، 1428ه-2007، 82/1) (AL-shatibi, 2007, 1\82).

ومن ذلك قول النحويين في التفريق بين (العَلَم) وغيره من المعارف بأنّ (العَلَم)، وحدَه، يعيِّن مسمّاه من غير قيدٍ، أمّا الضمائر فتعيِّنه بقيد التكلُّم والخطاب والغَيبة. (ابن عقيل، 1400هـ- 1980، 118/1) (Ibn Aqeel, 1980, 1/118)، وقيد اسم الإشارة في التعيين كون المسمّى مشاراً إليه بهذا الاسم، وقيد الموصول صلته. (الشاطبي، 1428ه-2007، 82/1) (AL-shatibi, 2007, 1\82). وهذا القيد الملازم يجعلنا نعتقد أنّ هذه الألفاظ كلماتٌ نحويّة وظيفيّة، لا ألفاظٌ معجميّة متمكنة في الدلالة.

ومن هذه المحاولات عند المعاصرين ما فعله الدكتور إبراهيم أنيس حين جعلَ، على وفقِ تقسيم المحدَثينَ، أقسامَ الكلم أربعةً: (الاسم، والضمير، والفعل، والأداة)، ثمّ أعمّ دلالة مصطلح الضمير ليدُلّ على أربعة أقسامٍ، منها الضمائر!!، وضمّ إليها الموصولات والإشارة وألفاظ العدد. (أنيس، 1966، ص196-207) (Anees, 1966, p. 196-207). وهذا من أوضح أمثلة المشكل المصطلحيّ الذي يحدث عند إعمام دلالة المصطلح الخاصّ بقسمٍ معيّن ليدلّ على باقي المبهمات. أمّا الدكتور تمّام حسّان فقد عدّ قسم الضمائر شاملاً، زيادةً على ضمائر الشخص، لكلٍّ من أسماء الإشارة وهي عنده من ضمائر الحضور، والأسماء الموصولة وهي عنده من ضمائر الغيبة. (حسّان، 2006م-1427هـ، ص110) (Hassan, 2006, p.110)، وقد تابع الدكتور أقسام الكلم الثمانية في اللغة الإنكليزيّة، عموماً، وأقسام

الضمائر فيها، خصوصاً، ولا سيّما إذا علمنا أنّ الضمائر فيها تقسم على سبعة أقسامٍ منها ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول، علماً أنّ هذه الأقسام عنده، ليست من الأسماء، وهكذا هي الحال في الإنكليزيّة، فالضمائر (pronouns) في هذه اللغة ليست قسماً من الأسماء (nouns) بل هي قسيمٌ لها، وتعرّف بأنّها الكلمات النحويّة التي تستعمل في مكان الاسم، وتحلّ محلّه. (العقيل، 1410هـ- 1990، ص28-29) (AL-aqeel, 1990, p.28-29). وكذلك نعدّها، وما نُفيده من هذا هو محاولة حصر الكلمات الإحاليّة التي تتطلّب مرجعاً لا بُدّ من العودة إليه لفهم دلالتها، ومن الممكن الاستدلال على عدّ أسماء الإشارة من ضمائر الحضور بما ذكره الشاطبيّ من أنّ لفظ الحضور يشمل قسمي المتكلّم والمخاطب من الضمائر كما يشمل اسم الإشارة. (الشاطبي، 2007، 257/1) (AL-shatibi, 2007, 1\257).

ومنها أيضاً محاولة الدكتور المخزوميّ، إذ أطلق مصطلح (الكنايات) على قسم من أقسام الكلام، وضمّنه الضمائر، والإشارات، والموصولات بجملة، زيادةً على أسماء الشرط والاستفهام. (المخزومي، 1964، ص270) (Makhzoumi, 1964, p.270) ، وأيضاً: (المخزومي، 1966، ص47-60) (Makhzoumi, 1964, p.47-60). وهذا كلّه من التداخل الاصطلاحيّ الذي يرفضه المُحدَثون المختصّونَ في علم المصطلح. ويُذكر أنّ للدكتور تمّام تجميعاً مشابهاً، لكنّه لم يستعمل فيه مصطلح (الكنايات). (حسّان، 2006م-1427هـ، ص123) (Hassan, 2006, p.123).

ويرى الدكتور محمّد محمّد يونس أنّ الأصوليّين يختلفون في كون هذه الكلمات المبهمة موضوعة وضعاً جزئيًّا أو كليًّا، وأنّ اللسانيّين يدرسون التعيين في إطار (علم التخاطب) (يونس، 2013، ص59) (Yoonis, 2013, p.59). وهو مصطلح بديل خاصّ بيونس للمقابل (pragmatics)؛ لأنّه المجال الخاصّ بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق الاستعماليّ، تمييزاً عن (علم الدلالة) الذي يدرس الوضع.

المبحث الثاني

الجذور اللغويّة لمصطلح (الإحالة)

واستعمالاته قديماً وحديثاً

(1)الأصل اللغويّ لمصطلح (الإحالة) وتطوّره الدلاليّ:

من المعلوم أنّ (الإحالة) مصدرٌ للفعل (أحال) المزيد من الفعل الواويّ الأصل (حَوَلَ)، والحَاءُ وَالوَاوُ وَاللَّامُ أَصلٌ وَاحِدٌ عند ابن فارس، وَهُوَ "تَحَرُّكٌ فِي دَوْرٍ، فَالحَوَلُ: العَامُ، وَذَلِكَ

أَنَّهُ يَحُولُ، أَي: يَدُورُ. ويُقَالُ: حَالَتِ الدَّارُ وَأَحَالَتْ وَأَحولَتْ: أَتَى عَلَيهَا الحَولُ ... وكَذَلِكَ كُلُّ مُتَحَوِّلٍ عَن حَالَةٍ... وَالحِيلَةُ وَالحَوِيلُ وَالمُحَاوَلَةُ مِن طَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ القِيَاسُ الّذِي ذَكَرنَاهُ; لِأَنَّهُ يَدُورُ حَوَالَيِ الشَّيءِ لِيُدرِكَهُ" (ابن فارس، 1979، 121/2) (Ibn Faris, 1979, 2\121).

وهذا الأصل اللغويّ الدالّ على التحوّل بمعنى الدوْر يقترب من المفهوم الاصطلاحيّ، ويُجلي تعديته بالحروف في استعماله في هذا المعنى ابن منظور، إذ يوردُ من استعمالاته قولهم: "أَحَالَ الغَرِيمَ: زَجَّاه عَنهُ إِلى غَرِيمٍ آخَرَ ... يُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذا تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانٍ إِلى مَكَانٍ أَو تَحَوَّلَ عَلَى رَجُلٍ بِدَرَاهِمَ: حَالَ ... وَيُقَالُ: أَحَلْتُ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ بِدَرَاهِمَ أُحِيلُه إِحَالَةً وإِحَالًا ... الحَوَالَة إِحالَتُك غَرِيمًا وتَحَوُّل ماءٍ مِنْ نَهَرٍ إِلى نَهَرٍ. قَالَ أَبو مَنْصُورٍ: يُقَالُ أَحَلْت فُلَانًا بِمَا لهُ عليَّ ... عَلَى رَجُلٍ آخَرَ ... أُحِيلُه إِحَالَةً ...؛ قَالَ أَبو سَعِيدٍ: يُقَالُ لِلَّذِي يُحَال عَلَيهِ بِالحَقِّ حَيِّلٌ ... وأَحَالَ عَلَيهِ بدَينِه". (ابن منظور، 1414 هـ، 190/11) (Ibn Manzoor, 1414H, 11\190). وما أورده يوضّح تماماً أنّ (أحال) يتعدّى بحرف الجرّ (على) ويكشف وَهمَ من عدّاه بالحرف (إلى) في الاستعمال المعاصر، كخطّابي على سبيل المثال(خطابي، 2012، ص17) (KHATTABI, 2012, P.17).

ومن الاستعمالات الأخرى لهذه اللفظة قولهم: "رَجُلٌ مُسْتَحال: فِي طَرَفي سَاقِهِ اعوِجَاجٌ، وقِيلَ: كُلُّ شَيْءٍ تَغَيَّرَ عَنِ الاسْتِوَاءِ إِلى العِوَجِ فَقَد حَالَ واستَحَالَ ... والمُحال مِنَ الكَلَامِ: مَا عُدِلَ بِهِ عَن وَجهِه. وحوَّله: جعَله مُحالًا. وأَحال: أَتى بمُحال ... وَكَلَامٌ مُسْتَحِيل: مُحال. وَيُقَالُ: أَحَلْتُ الكَلَامَ أُحِيلُهُ إِحَالَةً إِذا أَفسدته. وَرَوَى ابنُ شُمَيلٍ عَنِ الخَلِيلِ بنِ أَحمد أَنَّه قَالَ: المُحَال الكَلَامُ لِغَيرِ شَيءٍ، وَالمُستَقِيمُ كلامٌ لِشَيءٍ، والغَلَط كَلَامٌ لِشَيءٍ لَمْ تُرِدْه، واللَّغوُ كَلَامٌ لِشَيءٍ لَيسَ مِن شأنك، وَالكَذِبُ كَلَامٌ لِشَيءٍ تَغُرُّ بِهِ". (ابن منظور، 1414هـ، 185/11-186) (Ibn Manzoor, 1414H, 11\185-186). وهذا المعنى مغاير تماماً للمعنى الاصطلاحيّ، على العكس ممّا أثبته بعض المعاصرين من كونه ذا "صلةٍ بالمفهوم النصّيّ". (عبد الراضي، 1432هـ - 2011، ص100) (Abd Al-Radhy, 2011,p.100).

والنصّ المرويّ عن الخليل عند ابن منظور في هذا المعنى أثبته سيبويه في كتابه وجعله عنواناً لبابٍ من أبوابه وهو (بابُ الاستقامةِ من الكلامِ والإحالة) (سيبويه، 1408هـ-1988، 25/1) (Sibawayh, 1988,1\25). فالكلام عنده من حيث المعنى قسمان هما:

1. مستقيمٌ؛ وهو ثلاثة أنواع:

أ- مستقيمٌ حسنٌ؛ مثل : أَتَيْتُكَ أمس ، سَآتيكَ غَدًا.

ب- مستقيمٌ كذبٌ؛ مثل: حملتُ *الجَبَلَ* ، *شَرِبْتُ ماءَ البَحرِ* (يمكن تصوّره).

ج- مستقيمٌ قبيحٌ؛ مثل قَدْ زَيْدًا رأيْتُ ، كَيْ زَيْدٌ يأتيَكَ.

2. محالٌ، (لا يمكن تصوّره)؛ وهو نوعان:

أ- محالٌ عقليّ، مثل: *أَتَيْتُكَ غدًا ، سَآتيكَ أمس.*

ب- محالٌ كذِبٌ : سَوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ. (سيبويه، 1408هـ- 1988م، 25/1-26) (Sibawayh, 1988, 1\25-26). ومن الطريف أن نذكر هنا أنّ المتنبّي استعمل إشارة تحيل على هذا الموضع من الكتاب في شعره بما يمكن أن يُعدّ تناصًّا مع الكتاب في بيته:

رأيتك في الذين أرى ملوكا كأنّك مستقيمٌ في محالِ

ولم يفهم النقاد ذلك، كما يبدو, واعترضوا عليه بأن المستقيم لا يضادّه المحال، وإنّما المعوجّ! (العكبري، د.ت، 3/ 20) (Al-ukburi,n.d, 3\20)

ويبدو من قسمة سيبويهِ أنّ استعمال (الإحالة) هنا لغويّ بالمعنى الثاني الذي سقناه، وهو الامتناع عقلًا، وأصله من التحوّل عن وجهة الصواب.

وهذه القسمة على مستقيم ومحال تذكرّنا بالأمثلة التي ساقها جومسكي لبيان أنّ الصحّة النحويّة لا تكفي لإنتاج كلام مستقيم، مثل العبارة:

الأفكارُ الخُضرُ العَديمةُ اللونِ تنامُ بعنفٍ.

Colorless green ideas sleep furiously

(جومسكي، 1987، ص19) (Chomsky, 1987, p.19)

ولم يشهد لفظ (الإحالة) ظهوراً واضحًا يقترب من الاصطلاح عند القدماء إلّا في كتب النقد الأدبيّ، إذ استعمله حازم القرطاجني (ت684هـ) ليُعبّر به عمّا يقترب من مفهوم التناصّ في دراساتنا المعاصرة، إذ يقول في الإحالة: "وأمّا التّواريخُ والقصصُ فإمّا أنْ تكونَ الإحالةُ فيها إحالةَ تذكرةٍ أو إحالةَ مُحاكاةٍ أو مُفاضلةٍ أو إضرابٍ أو إضافةٍ وقد تكونُ من جهاتٍ أُخرَ غيرِ هذه". (القرطاجني، 1986، 221/2) (al-Qartagni, 1986, 2\221) وتعني هذه الإشارة أنّ المُنشئ يُحيلُ على الأحداثِ السّابقةِ المشهورةِ لاستخلاصِ العبر ويسوق الأخبار التاريخيّة والقصص لضربِ المثل بها؛ لما لها من صدًى في ذاكرة العقل الجمعيّ، وما لها من مخزون دلاليّ مرجعيّ عند المتلقي، وهذا يقترب من مفهوم التناصّ بوصفه علاقة تقاطع بين النصوص السابقة والنصّ اللاحق.

الرؤية المعاصرة لمصطلح الإحالة:

يبدو أنّ مصطلح الإحالة ومقابله الأجنبيّ الأوّل (refrence) شهد ظهوراً واضحًا في النظريّة التي تُعرف بالإشاريّة أو الإحاليّة (الفاسي، 2009، ص281)

(Fassi, 2009, p.281)، وهي إحدى نظريّات تفسير المعنى في علم الدلالة، وبالتحديد حين تحوّلت الدالّة الخطيّة والعلاقة الثنائيّة بين الدالّ والمدلول في النظريّة العلاميّة عند سوسير إلى مثلث دلاليّ ثلاثيّ الأطراف باستحداث أوغدن وريتشاردز الطرف الثالث (قمّة المثلّث) الذي سُمّي الإحالة، أو الفكرة والمفهوم؛ باختلاف الترجمات العربيّة للمصطلحين (thought)، (refrence)، إذ أُبرز التصوّر الذهني عاملًا حاسمًا في معالجة المعنى في حقل المفاهيم الذي تنتمي إليه كلتا النظريتين. (يحيى، 2015، 82-84) (Yahya, 2015,P. 82-84).

وهذا الطرف الوسيط (الإحالة) بين الدالّ (الرمز) والمدلول (المرجع المحال عليه) يُعرّف بأنّه ما ينقله الشكل المكتوب أو المنطوق للكلمة من معلومات إلى القارئ أو السامع، فالإحالة تمثّل أمرين أحدهما سيرورة المعنى التي يوجّه الرمز بها الذهن للتفكير في فكرة مخصوصة، والآخر رسالة الرمز نفسه. (نفسه، 85-86) (Ibid, 85-86).

ويبدو أنّ فكرة المرجع الذهني في الإحالة الدلاليّة هي التي أوحت إلى الدارسين الغربيّين باستعمال مصطلحها المقابل (refrence) ليدلّ على الألفاظ ذات المعاني النحويّة التي تستدعي مرجعًا نصيًّا أو مقاميًّا، مع وجود الفارق بين المرجع الذهني (الصورة الذهنيّة) في النظريّة الإحاليّة، والمرجع الذي يكون في الغالب لغويًّا في علم النصّ، فيقود إلى تماسك الأجزاء، مع الاختصار والاستغناء عن تكرير العناصر المعجميّة، أو الأجزاء النصيّة في حال الإحالة عليها بعنصر واحدٍ، فكان أن استعمل المقابل العربيّ نفسه أيضًا في هذا المضمار.

ولربّما كان الأستاذ المترجم هشام الخليفة محقًّا حين اقترح، في مقابلة شخصيّة معه، تسمية العناصر الإحاليّة النصيّة بالعناصر العائديّة؛ لأنّ مصطلح العائد معروف في العربيّة وهو يسلم من التداخل مع مصطلح المرجع، أو الصورة الذهنيّة في النظريّة المشار إليها.

وقد وجد مصطلح (الإحالة) بمقابله (refrence) مستعملًا بهذا المعنى عند هاليداي ورقيّة بوضوح للدلالة على هذا المفهوم الخاصّ، الذي يعني العلاقة بين عنصر لغويّ (نحويّ) وآخر لغويّ (معجميّ - نصيّ) أو خارجيّ، بحيث يتوقّف تفسير الأوّل على الثاني، ويتطلّب الفهم البحث داخل النصّ وخارجه عن المرجع، وقسّمت الإحالة عند رقيّة وهاليداي على قسمين: إحالة داخليّة (endopheric refrence)، يكون المحال عليه فيها لغويًّا ويقع داخل النصّ كإحالة ضمير الغائب على شيءٍ مذكور آنفًا، وإحالة خارجيّة (refrence exopheric) تشير إلى مرجع يمثّل شيئًا أو شخصًا في العالم الخارجيّ، مثل إحالة ضمير المتكلّم والمخاطب على شخصيهما. (يونس، 2013: ص58-59، 64، 77)
(Yoonis, 2013, p58-59, 64,77). ولا يخفى أنّ الإحالة تمثّل عند المؤلّفَينِ فقرة من فقرات التماسك (cohesion) الخمس، وباقيها (الربط الأداتيّ، والحذف، والاستبدال،

والتماسك المعجميّ بشقّيه: التكرير والمصاحبة). (خطـــابي، 2012، ص15) (KHATTABI, 2012, P.15). وأيضًا (Halliday& Hasan, 1977, table of contents).

والعناصر الإحاليّة بهذا المفهوم أربعة: شخصيّة، ممثّلة بالضمائر، وإشاريّة ممثّلة بأسـماء الإشارة، وتعيينيّة ممثلة بأداة التعريف (ال) ويمكن عدّ الموصول من هذا القبيـل، والأخيـرة مقارنة ممثّلة بأسماء التفضيل وألفاظ التشبيه والمماثلة والمغايرة. (الفقي، 2000، 116/1) (Al-Feki, 2000, 1\116).

ولكن ثمّة إطلاقٌ آخر لمصطلح (الإحالة) في علم النصّ يراد به مفهـومٌ عـامّ يقابـل اللفظة (anaphoraـ)، وجد عند كثير من الدارسين مثل الدكتور صـبحي الفقـي وغيـره، ويعني أيّة إشارة ذات علاقة بالكلمات أو العباراتِ أو الأحداث والمواقفِ في العـالمِ الـذي تدلُّ عليه تلك العباراتُ في نصّ مـا، إذ تشـيرُ إلـى شـيء ينتمـي إلـى عـالمِ الـنّصِّ الداخلي(endophora)، أو الخارجيّ (exophora)، سواءٌ كانت بالضمائر التي لها مرجـع سابق أو لاحقٍ داخل النصّ أو خارجه، أو بتكرار اللفظ نفسه، أو باستبداله، أو بـالتوابع أو بالحذف الذي لا يمكن الاهتداء إليه إلاّ بالرجوع إلى ما سبق.(الفقـي، 2000، 38/1-41) (Al-Feki, 2000, 1\38-41).

وهذا المفهوم العامّ أدخل مقوّمات التماسك النصيّ اللفظيّة الأخرى من حذف وتكرير واستبدال ليدلّ عليها بالمصلح نفسه الدالّ على بعض أفراد هذه المقوّمات (وهي العناصر ذات العائد) عند دارسين آخرين، وحتّى تنماز هذه الدلالة العامّـة للمصـطلح فـي هـذا الإطلاق سمّيت الضمائر والإشارات وما ماثلها بـ(المرجعيّة)، بمعنـى العناصـر التـي ترجع إلى غيرها، أو العناصر ذات المرجع.(الفقي، 2000، 116/1) (Al-Feki, 2000, 1\116).

وهي تسمية غير دقيقة في ظنّي؛ لأنّ العربيّة اعتادت أن تطلق على العناصر المُحال عليها بالضمير، المفسِّرة له، تسمية (المرجع)، فاستعمال العناصر المرجعيّة للدلالة على الضمائر نفسها سيكون ملبساً. والذي زاد الأمر تعقيداً أنّ الدكتور بحيري، وهو ممّن استعمل مصطلح (الإحالة) بمعناه العام أيضًا، أطلق اسم العناصر الإشاريّة على ما يمثّـل مرجـع الضـمائر وباقي العناصر الإحاليّة، على حينِ أنّ الأقرب إلى الحسّ العربي أنّ الإشاري هو الذي يحيل بنفسه، وقسّم ما سمّاه بالعناصر الإشاريّة، ويعني به مفسِّر الإحالة، على قسـمين: عناصـر معجميّة وعناصر نصيّة، فالأولى تمثّل وحدات معجميّة مفردة (أو مركّبة) مفسِّرة، والثانيـة مقاطع أو أجزاء من النصّ يحال عليها بعنصر. (بحيري، 82-83، 86) (Behairy, 82-83,86) وكان يمكن أن يكتفي بالمفهوم الخاصّ، الذي لم يسلم من الكثير من التداخلات، إذا

أَطلق لفظ الإحالة؛ لأنّه مفهوم إجرائيّ يلائم المنحى التطبيقيّ، ويحتفظ باصطلاح المحال عليه، نصًّا كان أو وحدة معجميّة.

وقد انتقد الدكتور محمد محمد يونس من يستعمل مصطلح (الإشارة) للدلالة على الإحالة، من غير أن ينسب ذلك إلى أحدٍ، لالتباسه بأسماء الإشارة في العربيّة، كما ذكرنا، وإن كان كلّ (اسم إشارة) في الغالب (إحالة) إلّا أنّ العكس لا يصحّ، وبينهما عمومٌ وخصوص.(يونس، 2013، ص58) (Yoonis, 2013, p.58).

أمّا الدكتور تمّام حسّان في ترجمته مؤلّف بوجراند فقد توسّط في استعمال الإحالة بين الإطلاقين، إذ تابع المؤلّف بإطلاق (الإحالة) على أنواع كثيرة تشترك في المصطلح كالمترادفات والألفاظ الشارحة، لكنّه عادَ وخصّ اتّحاد الإحالة بالألفاظ التي سمّاها (الكنائيّات) ومقابلها عند المؤلّف (**proforms**)، وذكر أنّ لها خصوصيّة من بين العبارات ذات الإحالة المشتركة لكونها خلوٌ من المحتوى الذاتيّ. (دي بو جراند، 1428هـ- 2007، ص320) (De Bogrand, 2007, p.320). وهذا ما عبّرنا عنه بإبهامها وكون معانيها نحويّة لا معجميّة لذا تستدعي مفسّرًا، وهو خلافٌ جوهريّ بينها وبين العناصر التي أُريد إدخالها في (الإحالة) في هذا الإطلاق الثاني، فالعنصر المكرّر مثلًا، عند الربط به، وهو ما يسمّى بالإظهار في موضع الإضمار في التراث البلاغيّ، يتحّد في الإحالة مع المذكور أوّلًا ويربط النصّ من طريق التداعي لكنّ له معنًى معجميًّا في ذاته غير متوقّفٍ على العودة إلى المذكور أوّلًا، وكذلك الاستبدال، والمرادف، لذا كان التخصيص في الإطلاق الأوّل أولى وأكثر تسديداً في الاستعمال المصطلحيّ.

واللافت للنظر عند بوجراند في مؤلّفه أنّه ذكر الإحالة وتعريفها وصورها المنطقيّة في الفصل المخصّص للترابط المفهوميّ، وهو ما يُعبّر به عن الانسجام في مصطلح الآخرين، وهذا مزيدٌ من الخلط يتعدّى المصطلح إلى المنهج نفسه، لأنّه عاد وخصّص لها فقرة أخرى في فصل ثانٍ سمّاه الكفاءة النصيّة.(دي بو جراند، 1428هـ- 2007م، ص172)

.(De Bogrand, 2007, p.172)

وتابع مترجما المؤلّف الثاني لدي بوجراند وزميله (مدخل إلى علم لغة النصّ)، الدّكتور تمّام حسّان، فاستعملا مصطلح الصيغ الكنائيّة للدلالة على العناصر الإحاليّة ومقابلها الأجنبيّ عندهما (**proforms**) وذكرا أنّها أشكال بديلة تعني أن يُستبدل بعناصرَ تحمل مضمونًا معيّنًا عناصرُ أخرى لا تحمل مضمونًا معجميًّا مستقلاً كالضمائرِ وأسماء الإشارة، (دي بوجراند، ودريسلر ، 1992، ص72) (De Bogrand, & Dressler, 1992, p.72) وأيضًا (شبل، 2007، ص102) (Shibl,2007, p.102). وعُزل

التكرار والترادف والحذف والربط، كلٌّ في فقرة من فقرات (التضامّ)، (المصدر نفسه: قائمة المحتويات) (Ibid, contents) وهو المصطلح الذي اختاراه للتعبير عن (الاتّساق) عند آخرين، خلافًا للمؤلَّف الأوّل الذي أوردت فيه ضمن الترابط المفهوميّ كما ذكرنا.

ولربّما يعود هذا الخلط في موقع (الإحالة) من الهيكل النصّيّ إلى أنّ "الإحالة عَلاقة دلالية، ومن ثمّ لا تخضعُ لقيودٍ نحويةٍ؛ لأنّها تخضعُ لقيدٍ دلاليٍّ وهو وجوبُ تطابقِ الخصائصِ الدلاليةِ بين العنصرِ المُحيلِ والعنصر المُحال عليه"، (خطابي، 2012، ص17) (KHATTABI, 2012, P.17). وهكذا صرّحت رقيّة وزميلها بأنّ الإحالة علاقة دلاليّة عندها وهي تضعها في المستوى الدلاليّ، لكنّ أدواتها عناصر نحويّة مبهمة تنتمي إلى المجموعة النحويّة المغلقة، أمّا الاستبدال مثلًا، فهو يقع في المستوى الرصفي؛ لأنّ عناصره معجميّة تنتمي إلى المجموعة المفتوحة (الاشتقاقيّة)، بل صرّحت بأنّ التماسك عمومًا له مفهوم دلاليّ يحيل على علاقات المدلول التي توجد في النصّ والتي تعرفه بوصفه نصًّا، وهو يظهر حين نؤوّل عنصرًا في الخطاب بربطه بعنصرٍ آخرَ.(خطابي، 2012، ص15) (KHATTABI,2012,P.15) وأيضًا (الشاوش،2001، 124/1) (Shawsh,2001, 1\124).

وكون الإحالة علاقة دلاليّة لا يعني أن توضع في قسم الانسجام الخاص بتماسك المفاهيم وترابط المضامين ما دامت مادّتها عناصر منطوقة تبدو في سطح النصّ، إذ من العبث أن نفصل بين الشكل والدلالة مثل هذا الفصل الفجّ، فنعدّ الاتّساق مختصًّا بالشكل، والانسجام بالدلالة، ولا شكلَ في اللغة يخلو من الدلالة، بل الصواب أن نقول إنّ الاتّساق يختصّ بارتباط المعاني والدلالات من طريق المنطوق، والانسجام يختصّ بذلك الارتباط عينه، ولكن من طريق المفاهيم التي لا تبدو في سطح النصّ بل تحتاج إلى عمليّات ذهنيّة عميقة للاستدلال عليها.

وهذه الاضطرابات المصطلحيّة قد انعكست على الدارسين وشتّت مناهجهم في البحث، فتارة تجد الباحث يقصر الإحالة على العناصر التي تسمّى الكنائيّات ويدرج التكرار في الاتساق المعجميّ، وأخرى يتوسّع في المفهوم فيدرج الربط بالتكرار قي أقسام الإحالة، ولا سيّما أنّ الأزهر الزنّاد صرّح بوقوع الإحالة التكراريّة (epanaphora)، وذكر أنّها تتمثّل بإعادة لفظ أو عدد من الألفاظ قصد التأكيد، وانّها أكثر أنواع الإحالة دورانًا في الكلام. (الزنّاد، 1993، ص 118–119) (Al-zannad, 1993, p. 118-119) وليس هذا فحسب، بل تجد الباحث يدرج الإحالة أحيانًا في فقرات الاتساق اللفظيّ، وأخرى يتناولها في الانسجام المفهوميّ وهذا كلّه يُعيي القارئ ويجعل فهم المناهج النصيّة المعاصرة متعذّرًا عليه، على بساطة مفاهيمها ووضوحها، وإنّما يكمن المشكل في تعدّد الاصطلاح وتداخلات استعماله.

الخلاصة والنتائج:

الإحالة بوصفها عَلاقةً بين عباراتٍ وعناصر ذاتِ طابعٍ بَديليّ وبين الأحداث والأشياء، تشيرُ إلى شيء ينتمي إلى عالمِ النّصِّ نفسه، هذا هو المفهوم العامّ لمصطلحها، أمّا المفهوم الخاصّ في علم النصّ فيتحقّق بوساطة العناصر الإحاليّة التي تطلق على الألفاظِ التي لا تملكُ دلالةً مستقلّةً، بل تعودُ على عناصرَ مذكورةٍ في أجزاءٍ أخرى من الخطاب، وتتسم بالإبهام ولا بدّ لها من مفسر. وهذا المفسِّر قد يمثّل عنصراً معجمياً واحداً، مفرداً كان أو مركّباً، فتكون الإحالة معجميّة، وقد يمثّل مقاطع أو أجزاء من النصّ يحال عليها بعنصر، وهذا ما يعرف بالإحالة النصّيّة، وبين العموم والخصوص، تتداخل الاستعمالات في كتابات الدارسين بما استدعى التنبيه السابق، ولا بُدّ للدارسين من تقييد المصطلح لبيان الغاية من إطلاقه وتحديد وجهة الدلالة المقصودة، والمنهج المتبنّى، والمدرسة اللسانيّة التي يتبعها الباحث، وبخلاف ذلك يقع التداخل الملبس ويتعذّر الفهم السليم، فالمصطلح يحمل شحنة هائلة من الدلالات لا يمكن فهم معانيها إلّا بالتعرّف على جملة القواعد المراعاة في عمليّتي التوليد والنقد الاصطلاحيّتين للوصول إلى الاستيعاب الكامل للنظام الهيكليّ الاصطلاحيّ وركائزه المهمة، بحيث لا تتداخل المفاهيم ولا تبرز عناصر التضاد في تكوينه.

المصادر:

- الأنصاري، زكريا بن محمد (ت: 926ه) ، 1411هـ: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى.
- أنيس، إبراهيم، 1966م: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، الطبعة الثالثة.
- بحيري، سعيد حسن، (د.ت): دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د.ط).
- جومسكي، نعوم، 1987م: البنى النَّحويّة، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، الطبعة الأولى.
- حسّان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الخامسة، 1427هـ-2006م .
- الحمد، علي توفيق، 2006م: قراءة في مصطلح سيبويه: تحليل ونقد، بَحثٌ منشورٌ في مجلَّةِ (علوم اللُغة)، المجلَّد التاسع – العدد الأوّل، دار غريب، القاهرة، الصفحات 67-116.
- الحيادرة، مصطفى طاهر،1424 هـ-2003م: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن.

- خطابي، محمد، 2012م: لسانيات النصّ- مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثالثة.
- دي بوجراند، روبرت: النصّ والخطاب والإجراء، ترجمة تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبة الثانية، 1428هـ- 2007م.
- دي بوجراند، روبرت، ودريسلر، ولفغانغ: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمهُ: إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، جامعة بيرزيت، مكتب التربية، نابلس، مطبعة دار الكتاب، الطبعة الأولى، 1413هـ-1992م.
- الراشدي، محمد ذنون، 1996م: الأسس النظرية في دراسة المصطلح، بحث عبر شبكة الإنترنت ، مستل بتعديلات من رسالة الماجستير (مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر) للباحث بإشراف الدكتور محمد عبد الوهاب العدوانيّ. الموقع الإلكتروني www.voiceofarabic.php?.
- الزناد، الأزهر، 1993م: نسيج النّصّ، بحث في ما يكون الملفوظ فيه نصًّا، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.
- السنوسي، عبد الرحمن بن معمّر، 1434ه- 2004م: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات (دراسيّة أصوليّة تعرض أسس وضع المصطلحات)، دار ابن حزم، بيروت، ودار التراث ناشرون، الجزائر، الطبعة الأولى.
- سيبويه، أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، 1408هـ- 1988م: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- الشاطبي، أبو إسحاق، 1428ه-2007م: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ت:790هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.
- الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحوية العربيّة، المؤسّسة العربّية للتّوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- شبل، عزّة، 2007م: علم لغة النص – النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عثمان، رياض، 2011م: تشكّل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.
- العقيل، عبد العزيز بن صالح، 1410هـ- 1990م: جملة الصلة في العربيّة والإنكليزيّة دراسة تقابليّة، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(ت : 769هـ)، 1400هـ- 1980 م: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ادار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون.
- علَم، محسن عبد الله العيسى 2017م: عِلم المصطلح العربيّ بين القديم والحديث، دار المقتبس، دمشق، الطبعة الأولى.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(المتوفى: 616هـ)، (د.ت): شرح ديوان المتنبي المحقق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة- بيروت، (د.ط).
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء(المتوفى: 395هـ)، 1399هـ - 1979م: مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، (د.ط).
- الفاسي، عبد القادر، 2009: معجم المصطلحات اللسانيّة، دار الكتاب الجديد، لبنان، الطبعة الأولى.
- الفقي، صبحي إبراهيم، 2000م: علم اللغة النصّيّ بين النظرية والتطبيق- دراسة تطبيقيّة على السور المكيّة/ الجزء الأوّل، دار قُباء، القاهرة، الطبعة الأولى.
- القرطاجني، أبو الحسن حازم (ت684هـ): منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم محمّد الحبيب ابن الخوجة، دار المغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1986م.
- المخزوميّ، مهدي، 1966م: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، شركة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، الطبعة الأولى .
- المخزوميّ، مهدي، 1964: في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن عليّ جمال الدين، (المتوفى: 711هـ)، 1414 هـ: لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة.
- يحيى، كيان أحمد حازم، 2015م: اللغة بين الدلالة والتضليل، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى.
- يحيى، كيان أحمد حازم، 2013م: الاحتمالات اللغويّة المخلّة بالقطع وتعارضها عند الأصوليّين، دار الكتاب الجديد، دار المدار الإسلاميّ، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى.
- يونس، محمّد محمّد، 2013م: قضايا في اللغة واللسانيّات وتحليل الخطاب ، دار الكتاب الجديد، لبنان، الطبعة الأولى.

Refrences:

- Abd Al-Radhy, Ahmed Mohamed, (1432H – 2011) *Text Standards in the Holy Quran*, Cairo: Religious Culture Library, First Edition
- Alam, Mohsen (2017) *Arabic Terminology between Ancient and Modern*, Damascus: Dar al-Muqtabas, , first edition
- Al-Ansari, Zakaria bin Mohammed (926), 1411H: *Elegant Boundaries and Precise Definitions*, achieve: d. Mazen Al-Mubarak, Beirut: House of Contemporary Thought - First Edition.
- Al-Aqeel, Abdul Aziz Bin Saleh, (1410H-1990) *The relative pronouns' sentince in Arabic and English* (Contrastive Study), Riyadh :DarAl Uloom, , First Edition.
- Al-Feki , Subhi Ibrahim, (2000)*Textual Linguistics Between Theory and Practice - An Empirical Study on the Meccan Sooras* / Part I, Dar Quba'a, Cairo, First Edition.
- Al-Haidarah, Mustafa Taher (2003) *Issues of the Arabic Linguistic Terminology* Modern Book World, Irbid-Jordan.
- Al-Hamad, Ali Tawfiq (2006) "Reading in the terms of Sibawayh: Analysis and Criticism Research" Published in the Journal (*Language Sciences*), Volume IX - the first issue, Cairo :Dar Gharib,. pages 67-116.
- Al-Qartagni, Abu al-Hassan Hazim (684) (1986): *Minhaj Al-bulagaa*, the editor: Mohammed Habib Ibn al-Khoja, Beirut: House of Islamic Maghreb, third edition.
- Al-Rashidi, Mohammed Thanon, (1996) "The Theoretical Foundations in the Study of the Terms", a Research through the Internet drawn from the Master Thesis (*Studies of the grammatical term in the notes on the explanations of Al-Qatr*) to the researcher under the supervision of Dr. Mohammed Abdul Wahab AL-Adwany, in 1996. Website www.voiceofarabic. Php?
- Al-Sanousi, Abdul Rahman bin Muammar, 1434H-(2004) *Introduction to the Making of Borders and Definitions* (a fundamentalist study showing the foundations of terminology) Dar Ibn Hazm, Beirut: Heritage House Publishers, Algeria, first edition.
- Al-ukburi, Abu al-Baqaa Abdullah bin Hussein (616) *Explanation of Diwan Mutanabi*, editors: Mustafa Al-Saqqa, Ibrahim Al-Abyari and Abdul Hafiz Shalabi, Beirut: Dar Al-Marefa,
- Al-zannad, Al-Azhar, (1993) *Text of the Text, Research in What is a Text* Beirut: the first edition.
- Anees, Ibrahim, (1966) *Some of the secrets of the language* Library of Anglo, third edition.
- Behairy, Said Hassan, *Applied Linguistic Studies in the Relationship between Structure and Significance*, Cairo: Zahrat El Sharq Library,

- Chomsky, Nom, (1987) *Syntactic Structures*, translated by : Yowell Yousef Aziz Baghdad: House of General Cultural Affairs, first edition
- De Bogrande, Robert (2007) *Text, Discourse and Procedure*, Translated by :Tamam Hassan, Cairo, 2nd edition.
- De Bogrande, Robert and Dressler, Wolfgang, (1413H-1992) *Introduction to Textual Linguistics*, translated by: Ilham Abu-Ghazaleh and Ali Khalil Hamad, Birzeit University, Office of Education, Nablus: Dar Al-Kitab Press, First Edition.
- Fassi, Abdelkader (2009) *Dictionary of Linguistic Terms*. Lebanon: Dar al-Kitab al-Jadid,
- Halliday, M.A.K and Hasan, Ruqaiya, (1977) *Cohesion in English*. London: Longman Group Ltd, , Second impression.
- Hassan, Tamam, (1427 e-2006) *Arabic Language and its Meaning*. Publisher: World Books, Fifth Edition.
- Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman (769), (1400 H – 1980) *Explanation of Ibn Aqeel on the Millennium of Ibn Malik,* verified by : Mohammed Mohieldin Abd Al- Hamid, Department of Heritage – Cairo: Dar Misr Printing, Edition: Twentieth.
- Ibn Faris, Ahmed bin Zakaria, Abu Hussein (395), (1399H- 1979) *Language Standards,* the editor: Abdul Salam Mohammed Haroun, Beirut: Dar al-Fikr,
- Ibn Mandhoor, Mohammed bin Makram bin Ali (711H), 1414H: *Lessan al Arab* Beirut :Dar Sadir third edition.
- Khattabi, Mohammed, (2012) *Linguistics of the Text: An Introduction to Coherence of Discourse*, Casablanca: Arab Cultural Center, third Edition.
- Makhzoumi, Mahdi, (1384H-1964) *In Arabic Grammar- Criticism and Guidance,* Beirut: publications of the modern library.
- Makhzoumi, Mahdi, (1386H-1966) *In Arabic Grammar- an Application to the Modern Scientific Method,* Egypt: Mustafa Al-Babi Halabi and Sons, , the first edition.
- Othman, Riad, (2011) *Formation of the Grammatical Term between Language and Discourse,* Beirut :Scientific Books House, , first edition.
- Shatby, Abu Ishaq (790), (1428H-2007) *Al-Maqasid Al-Shafiya*, Verified by : Dr. Abdul Rahman Al-Othaimeen, Institute of Scientific Research and revival of Islamic heritage, the first edition
- Shawsh, Mohammed, (2001) *The Origins of Discourse Analysis in Arabic Grammatical Theory*. Beirut: Arab Distribution Foundation, First Edition.
- Shibl, Azza, (2007) *Linguistics of Text - Theory and Practice* . Cairo: Library of Arts, First Edition.

- Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Othma, (1408H-1988): *Al-Ketab*, (180H), Achieved by Abdul Salam Mohammed Haroun, Cairo: Al-Khanji Library, third edition.
- Yahya, Kayan Ahmed Hazim, (2013) *The Linguistic Probabilities Disturbing and Conflicting Among the Fundamentalists*, Beirut: Dar Al Ketab Al Jadeed, Dar Al Madar Al Islami, , First Edition.
- Yahya, Kayan Ahmad Hazim, (2015) *Language between Significance and Misinformation*, Dar al-ketab al-jadeed, Beirut: first edition.
- Yunus, Muhammad Ali, (2013) *Issues in Language, Linguistics and Discourse Analysis*, Muhammad, New Book House, Lebanon: First Edition.